

الهجمات الإلكترونية على الشركات والبنوك

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

المؤسس والمدير التنفيذي / شركة د. عبد القادر ورسمه للاستشارات ذ.م.م

مع زيادة الأعمال بسبب تطور التعليم التقني وانفتاح الوعي في كافة مجالات التقنية الإلكترونية والاتصالات، ازدادت وتيرة استخدام التقنية في أعمال الشركات. ولتبقى هذه الشركات في السوق وتنافس أصبح من الضروري تجهيز موقع الكتروني للشركة يحوي كل التفاصيل وما تقوم به من أعمال وكيفية الاتصال بها حتى أرقام الهواتف النقالة. وهذا الانفتاح يهدف لجعل الشركات والتنفيذيين في واجهة السوق لمن يرغب في التعامل. ولكن، بالمقابل هناك عيون تنظر إلي هذه المعلومات بسوء نية لاقتناص الفرصة للدخول في المواقع لتحقيق مآرب إجرامية مثل سرقة الأموال والمعلومات أو تدمير المواقع أو غيره.

من الملاحظ أن الهجمات الإلكترونية تزداد ضراوة كلما زادت التعقيدات المستخدمة في تقنية المعلومات الافتراضية المتطورة كالحوسبة السحابية مثلا التي تجمع البيانات كالسحب. ومع ملاحظة أن هذه التقنية وبالرغم من فائدها للثورة التقنية وللأعمال إلا إنها تفرض علي الشركات مسؤوليات إضافية تنبع من ضرورة إتباع طرق متطورة للحماية وفق أحدث المعايير الأمنية. وهكذا يستمر السباق المحموم بين التقنية وبدائل الحماية لعدم اختراقها، وسيستمر الحال كذلك إلي ما لا نهاية وهذا قدرنا وواقع الحال.

ولمتابعة التطورات والثورة التقنية وما يتبع ذلك من الطرق الفنية للحماية وحفظ الحقوق، تم إصدار التشريعات لسد الفجوة التشريعية لتنظيم التقنية والأعمال المرتبطة بها مع التأكد في نفس الوقت من حمايتها من سوء الاستخدام بوساطة أصحابها أو ممن لديهم المقدرات الفنية لدخول المواقع خلسة للقيام بالعديد من الأفعال الإجرامية مما يعرض الشركات لمخاطر. وهذه المخاطر تنطبق على كافة الشركات ولكن من الواضح أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال يتأثرون بدرجة أكبر نظرا لنقص الإمكانيات المادية والخبرات الفنية لديهم. وتبين أن ما يتجاوز ال ٥٠٪ من هذه الشركات عرضة للمخاطر التقنية. ومن التقارير الطريفة، أن فئة معينة من المجرمين تدخل لمواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة خصيصا لتصل عبرهم إلي زبائنهم من الشركات الكبيرة وعملائهم. وهناك قضايا كبيرة في هذا الخصوص تم تسميتها بـ "نظام تقنية تجميع المياه" حيث يتم تجميع مواقع عدة شركات صغيرة مثلما يتم تجميع المياه في مكان واحد ويتم اختراق هذه المواقع وعندما يتم التواصل مثلا في أي وقت بين الشركات الكبيرة وسلاسل

الشركات الصغيرة المرتبطة بها تتم مهاجمة الشركات الكبيرة واختراقها بسهولة من المستحيل أن تتوفر عند التعامل مباشرة عبر الأنظمة التي تحمي الشركات الكبيرة، وكما يقولون، من أخطاء الصغار يتحاسب أو يتعاقب الكبار. وعبر هذه الطريقة الذكية تمكن الهاكرز في قضية (قانع) من اصطيد واختراق مئات الشركات وتوابعها خلال لحظات وقاموا بالعبث في مواقعهم وتحويل أرصدهم وبيانات حساباتهم لمصلحتهم، ولقد تم كشف مصادر هذه العمليات والتوصل لمرتكبيها بعد جهود مضيئة وبعد أن تعرضت بعض الشركات للانهيال والإفلاس.

والبنوك لأنها لعمليات إجرامية منظمة ومحترفة وسبق أن حدثت سرقة في نيويورك عبر الاحتيال الالكتروني تعتبر ثاني أكبر السرقات في البنوك حيث تم سرقة أكثر من ٤٥ مليون دولار من المئات من آلات الصرف الآلي باستخدام بيانات بطاقات مصرفية مسروقة. وهذه الواقعة تبين أنها بدأت عبر اختراق أجهزة الصرف الآلي لبعض البنوك في آسيا استخدمت فيها بطاقات ائتمان، ومن هذا نلاحظ أن الجريمة الالكترونية تبدأ في آسيا وتنتهي في أمريكا لأنها تدخل بدون استئذان ولا يجتاح من يرتكبها لتأشيرة دخول.

من كل التجارب العالمية يتضح لنا جليا أن المعالجة والمكافحة لهذه الجرائم الالكترونية لا تتم فقط عبر إصدار التشريعات وتغليظ العقوبات، لأن الجريمة باقية ما بقي البشر وهي كالحرباء تتأقلم مع أوضاعهم المستجدة سواء كانت تقليدية أو تقنية وفي كل يوم تظهر بلباس جديد. وبالرغم من الضرورة لوضع التشريعات المتطورة لردع هذا النوع من الجرائم، إلا أن تحمل المسؤولية الفردية المباشرة من كل شخص في المجتمع سيكون له الأثر المباشر الأكبر في مكافحة هذه الجريمة. وإذا استطاع كل فرد حماية نفسه من هذه الجرائم فإنه يخدم نفسه وأيضا من هذه الحماية الشخصية تنبع حماية لكل المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا تأكيداً لحقيقة أن اختراق جهازك قد يؤدي إلي اختراق أجهزة من يتعامل معك في أي مكان. ومن هنا تنبع أهمية الاحتياطات للحماية الشخصية قبل المناذاة بإصدار التشريعات والحديث عن غياب القانون. ولا بد من الاهتمام بالحماية السبرانية عبر الشركات المتخصصة. وخلق الوعي وتوفير المعلومات عن هذا النوع من الجرائم الالكترونية المباشرة يمثل في نظرنا رأس الرمح في المجابهة والمكافحة، وإذا توفر هذا الوعي لدي كل شخص تتكون لدينا ثقافة ومنهج عمل يومي نسير عليه في خط مُمهد بطريقة لا تسمح للمجرمين بارتياحه ونستطيع السير في أمان داخل سياق قانوني يوفر المزيد من الحماية وليس كل الحماية.